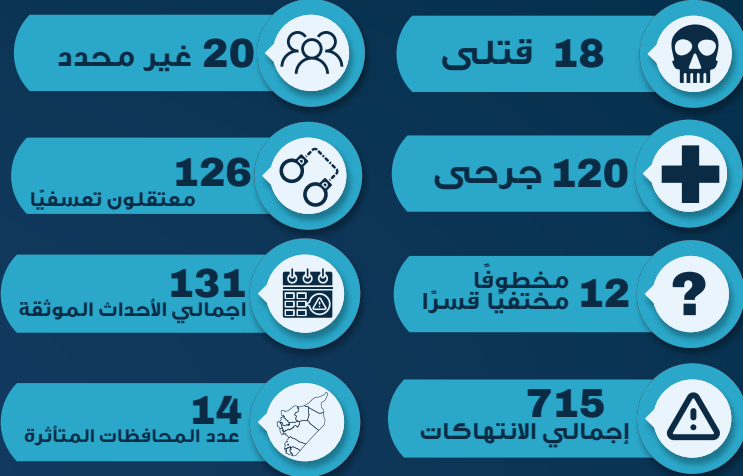


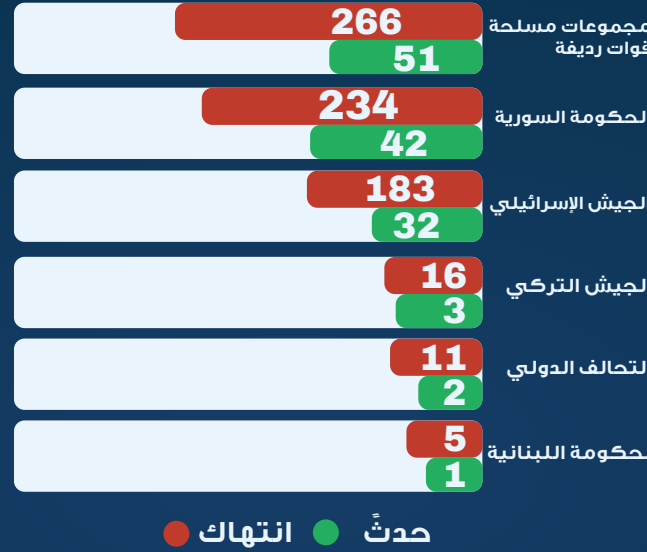
# التحديث الحقوقي الأسبوعي في سوريا

## 5-11 شهر ديسمبر

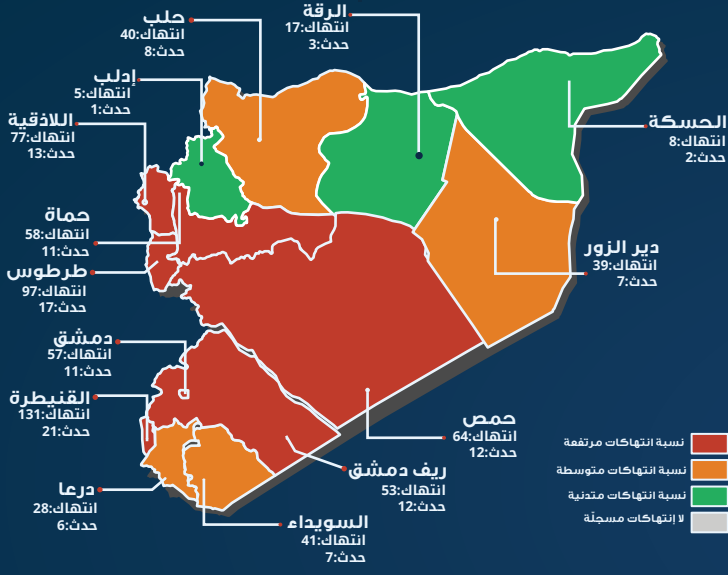
### المؤشرات العامة



### الجهات المنتهكة



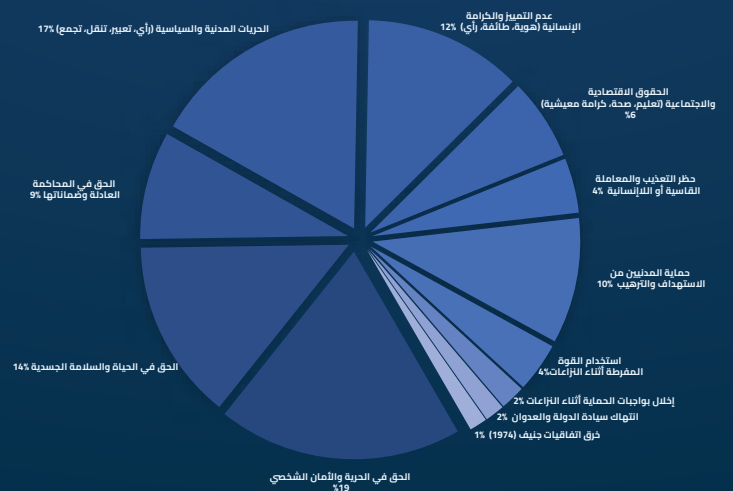
### المؤشرات العامة



### الخلاصة

- منهجية القمع في سياق الانتقال السياسي: إن تركيز نصف الانتهاكات الموثقة (50%) في مثلث "الحق في الحرية والأمان الشخصي"، "الحريات المدنية والسياسية"، و"الحق في الحياة"، بالتزامن مع الذكرى السنوية للانتقال السياسي، يعكس لجوء السلطات والقوى المسيطرة إلى سياسة تقييد استباقي ممنهج، تتعارض مع الالتزامات الخاصة بحماية حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- تآكل السيادة وانتهاك اتفاقيات الهدنة: تؤكد الخروقات المتكررة في الجنوب (القنيطرة) لاتفاق فصل القوات لعام 1974، وتورط أطراف خارجية (إسرائيل) في استهدافات داخل مناطق مأهولة، استمرار انتهاك السيادة الوطنية وغياب التدابير الاحترازية لحماية المدنيين وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، ما يبقي النزاع ضمن توصيف النزاعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.
- العنف البنيوي والعقاب الجماعي: يشير تقاطع الانتهاكات الاقتصادية (76%) وقضايا التمييز (12%) مع الإجراءات الأمنية المشددة والإضرابات، إلى تحول التدابير الأمنية إلى أدوات "عقاب جماعي" تفضي إلى حرمان اقتصادي، مما يشكل انتهاكاً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية ويعمق فجوة الحماية الاجتماعية في بيئة هشة أصلاً.
- أزمة الحماية وغياب المساءلة: إن ارتفاع كثافة الانتهاكات في الواقعة الواحدة (معدل 5.46 انتهاك)، وتوزع المسؤولية الجنائية بين "الحكومة السورية" و"المجموعات المسلحة" بشكل متقارن، يدل على غياب سلطة إنفاذ القانون المركزية، ويرسخ بيئة الإفلات من العقاب حيث تتعدد الجهات المنتهكة وتغيب البيات الانتصاف القانوني الفعال للضحايا.

### أنواع الانتهاكات



### التوزيع الزمني

